Title in EnglishInternational Environmental Governance and Its Impact on Addressing the Iraq Crisis: A Study in Environmental Diplomacy

الحوكمة البيئية الدولية وتأثيرها في معالجة ازمة العراق دراسة في دبلوماسية البيئة

أ.م.د.معتز عبدالقادر محمد

م.د.انور عمر قادر

كلية القانون-جامعة نولج

Knowledge University

muataz.abdulqader@knu.edu.iq

anwer.qader@knu.edu.iq

٠٠٩٦٤٧٧٠٦١٩١٧٧٢

٠٠٩٦٤٧٥٠٤٦٦٠٨٧٩

الملخص

في السنوات الأخيرة، تبوأ الملف البيئي موقعًا متقدمًا ضمن أولويات الأجندات السياسية والاقتصادية العالمية. وقد أدرك علماء البيئة، المتخصصون في علوم الأحياء والأرض وسائر المجالات المرتبطة بأشكال الحياة على كوكب الأرض وحوله، أن بلوغ أهدافهم في حماية البيئة يتطلب ما هو أبعد من مجرد البحث العلمي؛ إذ بات لزامًا عليهم الإلمام بالجوانب القانونية وإتقان مهارات التفاوض، فيما صار يعرف بـ"دبلوماسية البيئة". فالعلوم النظرية، رغم كشفها لحقائق موضوعية، غالبًا ما تتجاهل أو تحيّد مؤشرات حيوية مؤثرة، مثل النمو السكاني، والحاجة الملحة إلى الغذاء، ومتطلبات التصنيع لمواجهة الفقر والجوع وتحقيق التنمية الإنسانية. ومن ثم، ظل صوت أنصار البيئة ضعيف الصدى، بعيدًا عن التأثير الفعلي في السياسات العامة. وقد أضحى دعم القضايا البيئية، في كثير من الأحيان، جزءًا من المناورات السياسية الرامية إلى تحقيق مكاسب انتخابية أو الوصول إلى مواقع السلطة، أكثر منه التزامًا حقيقيًا بمبادئ حماية الكوكب.

الكلمات المفتاحية: دبلوماسية البيئة –الحوكمة- البيئة- اداراة الازمات- الاتفاقيات البيئية

Abstract

In recent years, environmental issues have risen to the forefront of global political and economic agendas. Environmental scientists—specialists in biology, earth sciences, and other fields related to life on and around the planet—have come to realize that achieving their goals in environmental protection requires more than scientific research alone. It has become essential for them to be knowledgeable about legal aspects and proficient in negotiation skills, a practice now commonly referred to as "environmental diplomacy."

While theoretical sciences reveal objective facts, they often overlook or downplay critical factors such as population growth, the urgent need for food, and the demands of industrialization to combat poverty, hunger, and promote human development. As a result, the voices of environmental advocates have remained faint and distant from exerting real influence on public policy. Moreover, support for environmental issues has, in many cases, become part of political maneuvering aimed at securing electoral gains or attaining positions of power, rather than a genuine commitment to the principles of protecting the planet.

Keywords: Environmental diplomacy - governance - environment - crisis management - environmental agreements

المقدمة:

في ظل التحديات البيئية العالمية المتزايدة، مثل تغير المناخ والتصحر تلوث المياه والهواء، وفقدان التنوع البيولوجي، برزت دبلوماسية **البيئة** كأداة أساسية في العلاقات الدولية. حيث لم تعد القضايا البيئية مقتصرة على نطاقها المحلي أو الإقليمي، بل أصبحت تهديدات عالمية تتطلب استجابات منسقة وتعاوناً مشتركاً بين الدول فمع تزايد الاهتمام بالبيئة في الساحة الدولية، تحول النقاش حول كيفية معالجة هذه القضايا إلى محور أساسي في الدبلوماسية العالمية.

حيث تهدف دبلوماسية البيئة إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال إقامة اتفاقيات ومعاهدات بيئية مشتركة، وتبادل المعرفة والتكنولوجيا، ودعم الابتكارات التي تسهم في تقليل التأثيرات السلبية على

البيئة وتعد هذه الدبلوماسية وسيلة لبناء الثقة بين الدول، خاصة تلك التي تشترك في تحديات بيئية مماثلة، مما يفتح الأبواب لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث من ان هذا النوع من الدبلوماسية في مواجهة التحديات البيئية المشتركة وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والدولية

مشكلة البحث:

اشكالية البحث تكمن في امكانية العراق للتصدي ومعالجة التديات البيئية التي يتعرض لها وفق دبلوماسية البيئة،وعن طريق التعاون الدولي والاقليمي.ومن هذه الاشكالية تتفرع اسئلة لابد من الاجابة عليها،وكمايلي:

١. كيف يمكن للعراق استثمار دبلوماسية البيئة كأداة للحد من النزاعات المائية مع دول المنبع؟.
٢. ما المقصود بالحوكمة البيئية الدولية وما أهم آلياتها القانونية والمؤسساتية؟.
٣. ما دور التعاون الدولي والإقليمي في تعزيز قدرة العراق على إدارة موارده المائية بشكل مستدام؟
٤. ماهي الفرص والتحديات التي واجهت العراق في ظل هذه الازمات؟

فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة أن توظيف آليات الحوكمة البيئية الدولية بما تتضمنه من اتفاقيات ومعاهدات دولية، وأطر تنظيمية، ومؤسسات أممية، وأدوات دبلوماسية – يمكن أن يسهم بفاعلية في معالجة أزمة العراق المائية، وذلك من خلال:

١-تقليص النزاعات المائية مع دول الجوار عبر الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية المنظمة لاستخدام المجاري المائية المشتركة.

٢-تعزيز القدرة التفاوضية للعراق عبر اعتماد دبلوماسية البيئة كأداة جديدة في السياسة الخارجية العراقية.

٣-إدماج البعد البيئي في التعاون الدولي والإقليمي بما يسهم في تحقيق إدارة مستدامة وعادلة للموارد المائية المشتركة.

منهجية البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف مفهوم دبلوماسية البيئة وتحديد العوامل التي تسهم في تفعيلها. اضافة الى المنهج التحليلي، الذي يركز على متغيرات يمكن ان تطرأ في المستقبل، اضافه الى ان المنهج التاريخي لايمكن الاستغناء عنه في رفد الباحث بالمعلومات والبيانات.

هيكلية البحث:

سوف يتم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تتناول مفهوم دبلوماسية البيئة وأهميتها في العلاقات الدولية اضافة الى موقف العراق من الحوكمة البيئية ،والمبحث الثالث سيتم التركيز فيه على التحديات والفرص التي تواجه العراق في هذا المجال

المبحث الأول

مفهوم دبلوماسية البيئة وأهميتها في العلاقات الدولية

انعكست التغيرات في النظام الدولي وزيادة التفاعل بين وحداته على مفهوم الدبلوماسية، فلم تعد تقتصر على إرسال المبعوثين لتعزيز العلاقات أو حل النزاعات. بل أصبحت تشمل قضايا أوسع من حماية المصالح السياسية لتشمل المصالح الاقتصادية، بالإضافة إلى التصدي للتهديدات الاجتماعية ذات الأبعاد الأمنية مثل الهجرة غير النظامية. كما فرضت التحديات العابرة للحدود، مثل المشكلات البيئية الناتجة عن التدهور البيئي العالمي، نفسها بقوة على أجندة السياسة الدولية.

مع تزايد أهمية هذه القضايا، نشأت "الدبلوماسية البيئية" كأداة للتفاوض والتعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية. وقد أسهمت هذه الدبلوماسية في تطوير القانون الدولي من خلال التوصل إلى اتفاقيات ملزمة، مثل اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥، التي تلزم جميع الدول الأطراف بتقديم خطط وطنية للحد من الانبعاثات بشكل دوري. بذلك، تطور مفهوم الدبلوماسية البيئية إلى "دبلوماسية المناخ[١]"

حيث تشير الدبلوماسية البيئية إلى استخدام الجهود الدبلوماسية والمفاوضات الدولية لمعالجة القضايا البيئية العالمية مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، واستنزاف الموارد. وهي

---

[١] يعود أحد الأمثلة المبكرة للدبلوماسية البيئية إلى عام ١٧٤٨ عندما تفاوض فريدريك الكبير على معاهدة سلام مع مملكة ساكسونيا حيث وافقت الدولتان على الحفاظ على غاباتهما المشتركة. كانت هذه المعاهدة واحدة من أولى الاتفاقيات الدولية التي اعترفت بأهمية حماية البيئة. لقد شكلت الاتفاقية سابقة للجهود الدبلوماسية المستقبلية وأظهرت قوة الدبلوماسية البيئية في حل النزاعات وتعزيز التعاون بين الدول

Jovan Kurbalija, Nature and digital: A historical view from Geneva, 11 December 2020, Available at https://www.diplomacy.edu/topics/environmental-diplomacy

تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التعاون بين الدول لإدارة التحديات البيئية المشتركة، والتي غالبًا ما تكون عابرة للحدود بطبيعتها ولا يمكن للبلدان الفردية معالجتها بشكل فعال[١].

المطلب الاول:اهمية دبلوماسية البيئة في العلاقات الدولية

في عالم يطغى عليه التنافس السياسي والاقتصادي، غالبًا ما يُنظر إلى القضايا البيئية بوصفها ملفات هامشية في العلاقات الدولية، رغم ما تحمله من فرص استراتيجية لتحقيق التقارب والسلام بين الدول. ومع تصاعد التهديدات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ، واتساع ظاهرة التصحر، واستنزاف الموارد الطبيعية، بدأت بعض الدول تعي أن التعاون البيئي لم يعد خيارًا ثانويًا، بل أداة ضرورية قد تسهم في تهدئة التوترات وتجاوز الصراعات. وفي ظل هذا التحول التدريجي، يبرز تساؤل جوهري: هل بات بمقدور الدبلوماسية البيئية أن تؤسس لمسار جديد من التعاون الدولي الفاعل، أم أن هذا التصور لا يزال محكومًا بسقف الطموحات النظرية التي تصطدم بواقع سياسي بالغ التعقيد[٢].

١- التعاون العالمي بشأن تغير المناخ: لعبت الدبلوماسية البيئية دورًا فعالًا في تسهيل الاتفاقيات العالمية مثل اتفاق باريس (٢٠١٥)، حيث التزمت الدول بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين. ومن خلال هذه المفاوضات، حددت الدول أهدافًا للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة واعتمدت آليات لتمويل المناخ والتكيف ونقل التكنولوجيا[٣].

٢- منع الصراعات: تساعد الدبلوماسية البيئية على تخفيف الصراعات على الموارد الطبيعية، مثل المياه والأرض والطاقة. ومن خلال تعزيز اتفاقيات تقاسم الموارد وممارسات الإدارة المستدامة، تستطيع الدبلوماسية أن تمنع النزاعات من التصاعد إلى توترات جيوسياسية أكبر. على سبيل المثال، تم دعم إدارة المياه العابرة للحدود في مناطق مثل حوضي النيل أو ميكونغ من خلال المفاوضات الدبلوماسية لضمان الوصول العادل إلى الموارد المائية

٣- التنمية المستدامة: ترتبط الدبلوماسية البيئية ارتباطًا وثيقًا بالأجندة الأوسع للتنمية المستدامة، وتدمج مبادرات مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أهدافا بيئية، بما في

---

(١) لورانس. سسكند، ترجمة أحمد أمين الجمل، دبلوماسية البيئة: التفاوض لتحقيق اتفاقيات عاملية أكثر فعالية، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية الطبعة ألاولى، ١٩٩٧، ص ٣.

٢ - علي بن سالك كفيتان، الدبلوماسية البيئية ترف ام ضروره؟،جريدة الرؤية، على الرابط التالي:
https://alroya.om/post/300766/

٣ - صالح عبد الرحمن الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠، ص٢٥٦.

ذلك الطاقة النظيفة، والنظم البيئية المستدامة، ومكافحة تغير المناخ، وتضمن الجهود الدبلوماسية ملاحقة هذه الأهداف على مستوى العالم، وخاصة من خلال منتديات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤- التداعيات الاقتصادية والأمنية: للقضايا البيئية آثار مباشرة على الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن للكوارث الناجمة عن المناخ أن تؤدي إلى هجرات واسعة النطاق، وأزمات اقتصادية، وحتى عدم استقرار الدولة. حيث توفر الدبلوماسية وسيلة لمعالجة هذه المخاطر من خلال العمل العالمي الجماعي والتدابير الوقائية.

٥- العدالة والإنصاف البيئيين: تلعب الدبلوماسية أيضًا دورًا في ضمان توزيع تكاليف وفوائد السياسات البيئية بشكل عادل، خاصة بين البلدان المتقدمة والنامية. تم تصميم آليات مثل صندوق المناخ الأخضر لمساعدة الدول الفقيرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، وضمان العدالة في الاتفاقيات البيئية الدولية.

وقد تجسدت هذا الاهمية بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي بدأت ترى النور في هذا المجال ومنها مايلي:

١- اتفاقية باريس للمناخ (٢٠١٥)

تُعد هذه الاتفاقية أهم مثال على التعاون الدولي لمواجهة تغير المناخ. وُقّعت من قبل معظم دول العالم بهدف الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع السعي إلى تقليصها إلى ١,٥ درجة مئوية.

٢- بروتوكول مونتريال(1987)

يُعتبر من أنجح الاتفاقيات البيئية، وقد وُضع لمعالجة استنفاد طبقة الأوزون من خلال تقليل استخدام المواد المستنفدة لها مثل مركبات الكلوروفلوروكربون .(CFCs) ساهم هذا البروتوكول بشكل كبير في تعافي طبقة الأوزون.

٣- مفاوضات الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي – مؤتمر COP15) مونتريال، ٢٠٢٢ شكل هذا المؤتمر محطة مهمة في تعزيز الجهود الدولية لحماية التنوع البيولوجي. وقد نتج عنه "الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠"، الذي يهدف إلى حماية ٣٠% من الأراضي والمحيطات بحلول عام ٢٠٣٠.

في الختام يمكن القول ان الدبلوماسية البيئية بدأت تزيد أهميتها بشكل كبير جداً لإدارة الموارد المشتركة والتحديات البيئية التي تتجاوز الحدود الوطنية، ويعتمد نجاحها على رغبة الدول في المشاركة بشكل تعاوني وإنشاء أطر دولية قوية لمعالجة القضايا البيئية العالمية والمحلية[١].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ظهوردبلوماسية البيئة.

إن ظهور دبلوماسية البيئة هو نتيجة لتفاعل عدة عوامل دولية وإقليمية تؤثر على الاهتمام البيئي على مستوى السياسات الخارجية. ومن أبرز هذه العوامل:

١. التدهور البيئي العالمي :مع تصاعد التغير المناخي، فقدان التنوع البيولوجي، تلوث الهواء والماء، والتصحر، باتت الدول تدرك أن هذه التحديات تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب تعاونًا دوليًا. الكوارث البيئية المتكررة مثل حرائق الغابات، الفيضانات، وذوبان الجليد
٢. العولمة الاقتصادية :توسع التجارة والاستثمارات عبر الحدود أدى إلى تأثيرات بيئية أكبر بسبب النشاط الصناعي المكثف وتنامي البصمة الكربونية. وبالتالي، أدت الحاجة لضمان استدامة الاقتصاد العالمي إلى تكوين أطر دبلوماسية بيئية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام ومنع تدهور الموارد الطبيعية.
٣. المنظمات البيئية الدولية :ظهرت منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لتوحيد الجهود البيئية عالميًا. هذه المنظمات تعد منصة للدول للتفاوض حول قضايا بيئية مشتركة والتوصل إلى اتفاقيات دولية مثل اتفاقية باريس للمناخ وبروتوكول كيوتو
٤. .زيادة الوعي المجتمعي والدعوات الشعبية :شهد العالم في العقود الأخيرة ارتفاعًا كبيرًا في مستوى الوعي المجتمعي بالمخاطر البيئية، والذي انعكس في ضغوطات على الحكومات لاتخاذ إجراءات دولية [٢].

---

(١) عبدالعزيز سلطان المعمري، دور الدبلوماسية البرلمانية في قضايا المناخ: الإمارات نموذجًا، سلسلة اتجاهات استراتيجية، العدد٢٧، أبوظبي: مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٣، ص ٩.

(٢) Forbes, "COP28 : Les cinq enjeux majeurs d'une conférence climat cruciale alors que le réchauffement climatique s'accélère," November 23, 2033, https://2u.pw/fwwHSX3.

٥. التحديات الأمنية المرتبطة بالبيئة :يعتبر تغير المناخ الآن مسألة تتعلق بالأمن الدولي. القضايا البيئية مثل ندرة الموارد، الجفاف، والتصحر تؤدي إلى نزاعات بين الدول على الموارد الطبيعية مثل المياه، وهذا يتطلب جهودًا دبلوماسية لمنع الأزمات الإنسانية والأمنية

٦. التكنولوجيا والابتكار :ساعدت التكنولوجيا في تحسين رصد وتوثيق التدهور البيئي والمساعدة في تقديم حلول للتكيف مع التغير المناخي. كما أتاح التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا تطوير أساليب جديدة لمواجهة المشكلات البيئية المشتركة.

٧. المعاهدات والاتفاقيات الدولية :ظهور العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية، مثل بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون، ساهم في تعزيز فكرة دبلوماسية البيئة كضرورة لحماية الكوكب بشكل جماعي[١].

في النهاية يمكن اعتبار ان دبلوماسية البيئة تمثل ضرورة حيوية في عالم متزايد التعقيد والترابط. من خلال تعزيز التعاون الدولي، وتحقيق التنمية المستدامة، ودعم الأمن الغذائي والمائي، يمكن للدبلوماسية البيئية أن تسهم بشكل كبير في مواجهة التحديات البيئية المتزايدة. تعتبر العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الدبلوماسية مؤشرًا على أهمية البيئة في السياسات الدولية، مما يتطلب المزيد من الجهود للتعاون والتنسيق بين الدول لمواجهة المخاطر البيئية العالمية. في المستقبل، يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي تعزيز دبلوماسية البيئة كوسيلة رئيسية للتعامل مع الأزمات البيئية وتوفير مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

(١) United Nations, Framework Convention on Climate Change, Paris, December 2015.on line: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement

المبحث الثاني

العراق والحوكمة البيئية

تُعد الحوكمة البيئية الدولية إطارًا شاملاً لتنظيم العلاقات والتفاعلات بين الدول، والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، من أجل مواجهة التحديات البيئية العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقوم هذه الحوكمة على مبادئ التعاون، والمسؤولية المشتركة، والعدالة البيئية، وتتجسد من خلال الاتفاقيات الدولية، والمؤتمرات الأممية، والأطر التمويلية والفنية الموجهة إلى الدول، لاسيما النامية منها.

وفي ظل تصاعد التهديدات البيئية على المستوى العالمي مثل تغير المناخ، فقدان التنوع البيولوجي، التصحر، وشح الموارد الطبيعية، أصبحت الحوكمة البيئية أداة مركزية في إدارة الكوكب على نحو منصف ومستدام. وضمن هذا السياق، تواجه الدول ذات البيئات الهشة ـ كالعراق ـ ضغوطًا متزايدة للانخراط الفاعل في النظام البيئي العالمي، سواء من خلال التوقيع على الاتفاقيات البيئية، أو الالتزام بأهدافها، أو طلب الدعم التقني والمالي لتنفيذ التزاماتها[١]

ورغم أن العراق يمر بمرحلة معقدة بيئيًا، بفعل تزايد موجات الجفاف، والتلوث، والتصحر، وتراجع الموارد المائية، فإن مشاركته في الحوكمة البيئية الدولية ما تزال محدودة وضعيفة من حيث التأثير والفاعلية .فعلى الرغم من توقيعه على عدد من الاتفاقيات البيئية الدولية، إلا أن الترجمة العملية لهذه الاتفاقيات على مستوى السياسات والخطط الوطنية تبقى دون المستوى المطلوب[٢].

يعاني العراق من فجوة بين الالتزامات الدولية والممارسات المحلية، وهي فجوة تعود إلى عدة أسباب متداخلة، منها ضعف الإمكانات المؤسساتية، وغياب الرؤية البيئية الشاملة، وانشغال الدولة بالأزمات السياسية والأمنية المزمنة. كما أن موقع العراق الجغرافي الحساس، وارتباط أمنه البيئي بعوامل إقليمية مثل تحكم دول الجوار بمصادر المياه، يضاعف من تعقيد مشاركته في الحوكمة البيئية، ويجعل من دبلوماسيته البيئية أداة ضرورية، لكنها غير مفعّلة حتى الآن[٣]

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة البيئية الدولية وأهميتها

---

١ - صالح عبد الر حمن الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠،ص٧٢.

[2] Ostrom, E. (2010). Polycentric systems for coping with collective action and global environmental change. *Global Environmental Change*, 20(4), 550-557.

٣ - المركز العراقي لتوثيق الجرائم البيئية، تقارير ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

تُعرف الحوكمة البيئية الدولية بأنها مجموعة القواعد، والاتفاقيات، والمؤسسات التي تنظم العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين بهدف إدارة الموارد البيئية وحماية النظم البيئية العابرة للحدود الوطنية. وتهدف هذه الحوكمة إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال توفير إطار تعاوني يضمن التزام الدول بمعالجة قضايا مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وتلوث المياه والهواء، وإدارة النفايات

تكتسب الحوكمة البيئية الدولية أهميتها من كون القضايا البيئية لا تقتصر على دولة بعينها، بل تتعدى الحدود، وتتطلب حلولًا جماعية. وتعتمد على مشاركة فعالة من قبل الدول، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، في صياغة السياسات، ومتابعة تنفيذها، وتوفير التمويل والتقنية اللازمة[١]

٢- عناصر الحوكمة البيئية الدولية: تتكون الحوكمة البيئية الدولية من عدة عناصر رئيسية، من بينها

أ- القواعد والاتفاقيات الدولية:مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية التنوع البيولوجي(CBD) ، وبروتوكول مونتريال.

ب- المنظمات والهيئات الدولية:مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP)، ومنظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، ومنظمة الصحة العالمية.(WHO)

ت- آليات التنفيذ والمراقبة:التي تشمل تقديم التقارير الدورية، والآليات التمويلية مثل الصندوق الأخضر للمناخ، وآليات العقوبات والحوافز.

ث- التنسيق بين الفاعلين:حيث تشترك الحكومات مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والبحث العلمي لتحقيق أهداف بيئية مشتركة.

3- أهمية الحوكمة البيئية الدولية: تبرز أهمية الحوكمة البيئية الدولية من عدة جوانب أساسية

أ- معالجة القضايا البيئية العابرة للحدود :مثل تلوث الهواء، وتغير المناخ، الذي لا يمكن لأي دولة مواجهته بمعزل عن الآخرين

ب- تعزيز التنمية المستدامة :من خلال تنسيق السياسات البيئية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة.

---

[١] - مصعب بالي،توفيق غفصي، دور الطاقة المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة-مشروع ديزرتيك الاورو متوسطي نموذجاً، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، العدد(١)،٢٠١٩، ص٨٧.

ت- توفير منصة للتعاون الدولي :تساعد الدول، لا سيما النامية منها، على الحصول على الدعم الفني والمالي، ومشاركة الخبرات في مجال البيئة.

ث- دعم السلام والأمن الدولي :حيث يرتبط التدهور البيئي بالصراعات على الموارد، وتفاقم الأزمات الإنسانية، مما يجعل الحوكمة البيئية أداة لمنع النزاعات وحلها.

ج- تحقيق العدالة البيئية :من خلال توزيع الأعباء والفرص بين الدول وفقًا لقدراتها ومسؤولياتها التاريخية[١]

المطلب الثاني: واقع مشاركة العراق في الحوكمة البيئية الدولية

في ظل التحديات البيئية المتصاعدة التي تهدد استدامة الموارد الطبيعية وصحة المجتمعات حول العالم، أصبحت الحوكمة البيئية الدولية ضرورة لا غنى عنها لضمان تعاون الدول في التصدي لهذه القضايا. العراق، كدولة ذات موارد بيئية هامة وتحديات بيئية معقدة، مثل تراجع الموارد المائية، والتصحر، والتلوث، يعاني من ضغوط بيئية كبيرة تتطلب انخراطًا فعّالًا في المنظومة الدولية لحماية البيئة[٢]

١- أنضمام العراق للاتفاقيات البيئية الدولية

بدأ العراق خطواته الرسمية في الانخراط ضمن الحوكمة البيئية الدولية عبر التوقيع والتصديق على عدد من الاتفاقيات العالمية التي تهدف إلى مواجهة التحديات البيئية على المستويين الإقليمي والعالمي. ومن أهم هذه الاتفاقيات:

أ- **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ :(UNFCCC)** صدّق العراق عليها عام ٢٠٠٩، مما جعله ملزمًا بإعداد تقارير عن انبعاثات الغازات الدفيئة ووضع خطط وطنية للتكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي.

ب- **اتفاقية باريس للمناخ (٢٠١٥)** انضم العراق إلى الاتفاقية رسميًا في عام ٢٠٢١، وأعلن التزامه بخفض الانبعاثات الكربونية بشكل تدريجي مع الاعتماد على الدعم الدولي.(UNFCCC, 2021)

ت- **اتفاقية التنوع البيولوجي :(CBD)** وقع العراق على الاتفاقية عام ٢٠٠٩، لكنه يواجه تحديات في تنفيذ الخطط الوطنية لحماية التنوع البيولوجي خاصة في الأهوار والبيئات الطبيعية الهشة.

---

[١] - حسين علي الكعبي، "البيئة والحوكمة المستدامة في العراق"، *مجلة كلية القانون – جامعة كربلاء*، العدد ٢٥، ٢٠٢٠.،ص٣٧.

[٢]- عدنان عزيز الموسوي، "البيئة في العراق: الواقع والمشكلات"، *مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي*، جامعة البصرة، العدد ١٢، ٢٠٢٠،ص٩٩.

ث- **بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون** :العراق عضو ملتزم في البروتوكول منذ عام ٢٠٠٨، ويعمل على التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون.(UNEP, 2022) [١]

٢- تقييم مستوى الأداء العراقي في الحوكمة البيئية الدولية

رغم التزام العراق الرسمي بهذه الاتفاقيات، إلا أن هناك ضعف في السياسة البيئية العامة،ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

أ- **الضعف المؤسسي** :تعاني وزارة البيئة العراقية من نقص الموارد البشرية، والمالية، والتقنية، ما يقلل من قدرتها على وضع خطط تنفيذية ومتابعة الالتزام.

ب- **التحديات الأمنية والسياسية** :الصراعات الداخلية والأزمات السياسية المستمرة تؤثر على استقرار المؤسسات وتوزيع الأولويات بعيدًا عن القضايا البيئية.

ت- **غياب التنسيق بين الجهات الحكومية** :ضعف التكامل بين الوزارات ذات العلاقة مثل المياه، الزراعة، الطاقة، ما يعرقل تنفيذ السياسات البيئية الموحدة.(World Bank, 2021)

ث- **نقص الوعي العام والاهتمام المجتمعي** :مما يحد من الضغوط الشعبية على الحكومة لتفعيل القوانين البيئية.

في النهاية يمكن القول إن الحوكمة البيئية في العراق لا تزال في مراحلها الأولى، وتواجهها تحديات هيكلية وتشريعية ومجتمعية. غير أن وجود بنية قانونية أولية، ومشاركة العراق في الاتفاقيات الدولية، يوفر أساسًا يمكن البناء عليه. إن تفعيل الدور المؤسسي والمجتمعي والاهتمام بالبعد البيئي في السياسات الوطنية سيسهم في تحسين إدارة البيئة وحماية الموارد للأجيال القادمة

المبحث الثالث

التحديات والفرص في ظل ازمات البيئة في العراق

لقد بدأت الازمات البيئية تعصف في العراق من عدة زوايا وفي مختلف المجالات، وانها ازمات ذات اولوية يجب التصدي لها، ومعالجتها بشكل جذري دون الاكتفاء بالحلول الترقيعيه باعتبارها ازمات متفاقمة لايمكن التصدي لها. بالتالي لابد من ان يكون هناك نظام مؤسسي حقيقي يقوم على تحديد الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه العراق بيئياً بمختلف المستويات. لذلك نبحث في هذا المبحث الازمات البيئية التي تعصف بالعراق والتحديات التي يواجهها العراق بيئياً مع الفرص المتاحة التي يمكن ان تتصدى الازمات لو استغلت علمياً وقانونياً، عليه ومن اجل الاحاطة الكاملة

[١] - **سحر حسين عبد الله**،التحديات البيئية في العراق ودور المنظمات البيئية"، *مجلة آداب الفراهيدي*، جامعة الكوفة، العدد ٣٢، ٢٠٢١.ص١٩٠

بالموضوع سنقسم هذا المبحث الى مطلبين ونخصص المطلب الاول للازمات البيئية في العراق والمطلب الثاني نخصصه للبحث في التحديات والفرص وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول: الازمات البيئية في العراق

ان البيئة السليمة تكون متوازنة في عناصرها الحية وغير الحية، وهذا التوازن هو حالة من الاستقرار في نظام بيئي تتعايش فيه الكائنات الحية بانسجام مع بعضها البعض ومع ما حولها، مع بقاء الكائنات الحية مستقرة ومتوازنة في اعدادها وانواعها نسبيًا دون تغييرات جذرية. ويطلق على مفهوم التوازن البيئي قدرة البيئة الطبيعية على اعالة الحياة على سطح الأرض ومشكلات ومخاطر تمس الحياه البشرية[١].

ان البيئة في العراق تواجه الاختلال في توازنها ومهددة بعدة أزمات، أبرزها التلوث، تدهور الأراضي الزراعية، شحة المياه وزيادة الملوحة فيها وتدهور الممرات المائية، ارتفاع ملوحة التربة، التغيير المناخي، نضوب المستنقعات في شط العرب، انقراض الأنواع النباتية والحيوانية المتوطنة في العراق. هذا فضلاً عن تسرب النفط في المصافي العراقية وعدم معالجة المياه فيها وعدم معالجة الصرف الصحي والزراعي، والنتيجة تلويث التربة والمناخ بعناصره المختلفة[٢]. ان ظاهرة التلوث البيئي في العراق اصبحت من المشكلات الرئيسة التي تواجه الصحة العامة للمجتمع العراقي. فضلاً عن كل ذلك يواجه العراق على مدار السنة العواصف الغبارية ودرجات الحرارة العالية في الصيف الذي يوصف بانه متطرف حرارياً[٣]، وترتفع فيه الى الحد الذي لا تطاق بسبب الغطاء النباتي المحدود وبمساحات اقل بكثير عن المستوى المطلوب.

---

[١] عماد محمد ذياب، البيئة حمايتها، تلوثها، مخاطرها، الطبعة الاولى، دار الصفاء، الاردن، عمان، ٢٠٠٥، ص٢٥.

[٢] من ابرز حالات التلوث نشوب حريق في معامل انتاج الكبريت في المشراق في محافظة نينوى في شهر حزيران سنة ٢٠٠٣ استغرق قرابة شهر واحد وتلوث الهواء والتربة بثاني أوكسيد الكبريت الذي قضى على مساحات واسعة والمزرعة بانواع المحاصيل الزراعية الصيفية في محافظات نينوى، صلاح الدين واربيل وامتد اثاره لمدة سنوات عديدة وهو اكبر انتشار لثاني اوكسيد الكبريت من صنع الإنسان على الاطلاق. (بصفتنا كشاهد عيان على هذه الكارثة البيئية كوننا مشرفاً على المنطقة الزراعية في محافظة اربيل).

[٣] هادي فيصل سعدون، التلوث البيئي في العراق واثره على الصحة والامن الصحي، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد (٢٤) العدد: ١٠٢، ٢٠١٨، ص٣٩٩.

من الازمات البيئية في العراق والتي لم تعالج بصورة جذرية لحد الان هي التلوث البيئي، ويقصد به كل ما يؤثر في عناصر البيئة جميعا بما فيها نبات وحيوان وانسان, وكذلك كل ما يؤثر تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحار والمحيطات وغيرها[١] .

وازمة المياه هي الاخرى التي تواجهها البيئة العراقية. الماء أهم وأصعب مورد من حيث الحصول عليه، وهو أساس الوجود الانساني وعماد الحياة، حيث وجدت الحياة بعد وجود الماء على الارض، لقوله تعالى: {وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك قديراً}٢. وقوله تعالى: {والله خلق كل دابة من ماء}٣. وتزداد أهمية المياه باستمرار خاصة المياه العذبة وذلك للنضوب المستمر لها بسبب تزايد السكان. فضلاً عن ان الاستهلاك البشري للمياه الطبيعية يزداد يوماً بعد يوم، والتبذير والاسراف فيها من جانب والتغير المناخي الذي تشهده المنطقة في الآونة الاخيرة من جانب آخر. والواقع يشير الى ان العراق يقع ضمن الخط الاحمر من حيث شحة المياه العذبة بسبب سياسات الدول الجوار من جهة، وانعدام الادارة الرشيدة للمياه من جهة ثانية. والتسمية التأريخية للعراق كبلاد الرافدين لم تعد لها اهمية لانه لا يملك السلطة على مياه الرافدين وافرعها الا قليلاً.

من الازمات البيئية الاخرى هي التغير المناخي وازدياد الملوحة والتصحر وتدهور الاراضي والكثبان الرملية. ومن الجدير بالاهتمام ان العراق يعاني منذ فترة من التأثيرات المفجعة للتغير المناخي مصحوب بالجفاف الشديد، وزيادة الملوحة في الاراضي الزراعية، وتعريتها، وتوسع رقعة الصحراء من خلال انكماش الاراضي الزراعية وظهور ظاهرة الاحتباس الحراري.

من جهة اخرى تزداد نسبة الاملاح في المياه والتربة باستمرا، وازدياد الملوحة يعنى جعل التربة والمياه عديم الفائدة. والظاهرة منتشرة بصورة ملحوظة وسط وجنوب العراق، والملوحة من المشكلات الرئيسة التي تؤثر سلبًا على الزراعة في العراق، ويهدد القطاع الزراعي والانتاج المحلي، واخيراً الأمن الغذائي.

من أهم اسباب الملوحة في العراق: نقص المياه الواردة من تركيا وإيران، وبناء السدود عليهما من قبل البلدين الجارين، ونقص المياه في الرافدين يؤدي إلى تركيز الأملاح فيها وفي المياه الجوفية كذلك. فضلاً عن ان المياه الواردة الى العراق تحمل نسبة كبيرة من الاملاح٤، ومن الصعب معالجتها فنياً

---

١ حارث حازم ايوب وفا رس عباس بياتي، التلوث البيئي معوقا للتنمية ومصدر للسكان، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (٢)، العدد: ٣، ٢٠١٠. ص٢٢.

٢ سورة الفرقان، الاية ٥٤.

٣ سورة النور، الاية ٤٥.

٤ د. هاتف لفته فتين، بدور عبداللطيف ثامر، مشكلة الملوحة في منطقة الفرات الاوسط، بحث منشور في مجلة كلية التربية – جامعة واسط- (١) (٥١) المتاح على الموقع الالكتروني: https://eduj.uowasit.edu.iq، ص٢٤٠

وانما بحاجة الى المعالجة الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية على دول الجوار. إن الفلاح العراقي سابقاً تمكن من التعايش مع الملوحة عن طريق اتباع أساليب معينة في الزراعة لكن زيادة الملوحة بشكل مفجع في السنوات الاخيرة اصبحت من المستحيل التعايش معها. كذلك الري التقليدي الزراعي وتبخر المياه بسبب الاحتباس الحراري والحر الشديد في العراق يزداد بسببها تراكم الأملاح في التربة. واخيراً فان إزالة الغطاء النباتي بسبب الرعي الجائر يزيد من تعرية التربة وزيادة الملوحة فيها، كما يفقد العراق سنوياً (١٠٠) الف دونم من الاراضي الزراعية بسبب التصحر وزيادة الملوحة وبمرور الزمن يفقد العراق ٤٠% من الاراضي الصالحة للزراعة بسبب النقص الوارد من تركيا وايران من مياه الرافدين [١]

كما ان تجمع الرمال والكثبان الرملية ظاهرة قديمة في العراق، لكن تسارعت الظاهرة في السنوات الاخيرة بسبب سوء ادارة الاراضي وعدم معالجة مشكلاتها جذرياً عن طريع وقف الرعي الجائر وزيادة الغطاء النباتي وانشاء الحزام الاخضر في المناطق التي تأتي منها الرياح الشديدة. إن المناطق التي تغطيها الرمال تتحول إلى منطقة صحراوية غير صالحة للزراعة والعيش معاً، ومن الصعب إعادة تلك الاراضي إلى حالة الإنتاج.

المطلب الثاني: التحديات والفرص

أولاً: التحديات

من البديهي عندما تعاني البيئة من الازمات، يعاني المجتمع معها وتصبح الحياة صعبة ومهددة دوماً بالامراض والاوبئة وتصل الى حد هجرة الناس والحياة البرية والمائية من المنطقة المأزومة أو ممكن البقاء لكن ستكون الحياة في انتظار الموت البطيء.

من التحديات البيئية التي تواجه العراق

أ- التغيرات المناخية: يشهد العراق موجات الجفاف المتكررة بين حين وآخر، مصحوباً بارتفاع لا مسبوق له في درجات الحرارة، اذ يعد العراق واحداً من اكثر الدول متضرراً بالتغيرات المناخية في العالم[٢]. ويشهد العراق نقص شديد في الموارد المائية والإنتاج الزراعي، فضلاً

[١] د.ثائر محمود رشيد العاني- علا علاء حسين، استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الامن المائي في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (٣٤) العدد: (١٠٣) كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٢٨٥، المتاح على الموقع: https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

[٢] - د. زهراء عباس هادي، التغيرات المناخية واثرها على الامن القومي العراقي، بحث منشور في كلية التربية الاساسية، عدد خاص، ايار-٢٠٢٤، ص٧٨٢، المتاح على الموقع الالكتروني: https://cbej.uomustansiriyah.edu.iq

عن توسع رقعة الصحراء من خلال انكماش مساحة الاراضي الزراعية الناتجة عن التصحر. والظاهر للعيان ان التصحر في العراق يهدد مساحات واسعة من الاراضي، وهو ليست ظاهرة حديثة، لكن التصحر الحالي في العراق مشهد خطير يفوق التوقعات، لانه يتوغل نحو الاراضي الزراعية والرعوية[١] وخاصة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بسرعة لا مثيل له في الماضي. والسبب الرئيس في ذلك ندرة المياه خاصة من نهري دجلة والفرات وروافدهما والتي تقلصت معها المساحات المزروعة والمساحات الخضراء. فضلا عن الجفاف الذي تشهده المنطقة وهي تعتمد بدرجة كبيرة على مياه الامطار ناهيك عن التغذية الجوفية وروافد الانهر والعيون والكهاريز والتي باتت شبه معدومة.

ب- نقص حاد في المياه: يعاني العراق من نقص حاد في المياه بسبب الخطة التشغيلية لدول الجوار للموارد المائية المشتركة بينها وبين العراق، كبناء السدود على نهري دجلة والفرات وروافدهما، فضلاً عن تغيير مجرى الروافد. من جهة اخرى وسوء إدارة الموارد المائية، والاستخدام المفرط للمياه في العراق، ساعدت هذه الاسباب في نشوء أزمة المياه في العراق. من الجدير بالذكر ان الموارد المائية السطحية في العراق تأتي من رافديه دجلة والفرات وافرعهما، لكن بفعل السياسات المتبعة من دول المنبع٢، تتناقص المياه السطحية باستمرار و وصلت الكميات الواردة الى ٥٠% من الكميات الواردة في نهاية القرن العشرين و هي تتناقص اكثر واصبحت غير صالحة للاستخدامات المنزلية والزراعية، فضلاً عن زيادة التملح وتقلص معها المساحات المزروعة واراضيها تتحول الى اراضي غير صالحة و تتصحر باستمرار[٣]

ت- الصرف الصحي والنفايات: ادارة الصرف الصحي والنفايات من اهم العوامل المساعدة في بقاء البيئة نظيفة، والادارة هذه هي العمليات والممارسات التي تهدف إلى جمع ونقل والتخلص من الصرف الصحي والنفايات بطريقة سليمة. ان التلوث الناتج من الصرف

١-صبري فارس الهيتي ، التصحر ، ط١ ، دار البازوري العالية للنشر ، االردن ، ٢٠١١ ،ص٢٠

٢ - حسين عيوي عيون وياسين غانم ردام، الاساس القانوني للمياه العراقية، مجلة كلية العلوم السياسية-جامعة الكوفة، العدد: ٥٩، ٢٠٢٠، ص١٦١.

٣ عباس جبار محمد النور- ايمان عبدالحليم المخزومي، ازمة المياه في العراق- اسبابها وتأثيراتها، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد: ٢٤، ٢٠٢٢، ص٥٦٤ وما بعدها. الموقع: https://djhr.uodiyala.edu.iq/

الصحي والنفايات يسمى التلوث العضوي[١] والمشكلة تكون اكثر صعوبة وتأثيراً عندما تتسرب مياه الصرف الصحي والنفايات الى المياه السطحية والجوفية. وهي بحاجة الى الإدارة المستدامة كإعادة تدويرها والتخلص منها بطرق سليمة وامنة. لا توجد شبكات صرف صحي في معظم مناطق العراق خاصة المناطق السكنية خارج المحافظات، والعراق بحاجة الى توسيع خدمات الصرف الصحي الحكومية. لان الاستمرار على الوضع الراهن تتفاقم الازمة البيئية بسبب تلوث الموارد المائية العذبة العراقية وتتكاثر الامراض والاوبئة بسببها.

ث- العواصف والكثبان الرملية: الكثبان الرملية والطبقات الرملية المفككة في العراق سببها التصحر والزحف الصحراوي. وهي سبب في تخريب النظام البيئي والتوازن الطبيعي وهي تؤثر على العناصر البيئية ضمن هذا النظام البيئي. ان حركة الكثبان الرملية هي مؤشر مهم لعمليات التصحر التي تتأثر بكل من فعاليات الإنسان وتغير المناخ[٢].

وبسبب هذه التحديات فقد زادت الهجرة من القرى الى المدن وزاد معها عدد النازحين سنوياً بحثًا عن عمل وبيئة ملائمة للحياة فيها.

ج- اطلاق الغاز الى الهواء: العراق صاحب الكم الهائل من الغاز الطبيعي الذي يخرج الى الهواء عند استخراج النفط، وتنبعث منها مسببات الاحتباس الحراري. والاحتباس الحراري هو احترار سطح الارض بسبب احتباس الاشعة ذات الموجة الطويلة بفعل غازات مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان. وبسبب هذه الغازات يمنع انعكاس الحرارة من الارض الى الجو مما تحدث ظاهرة الاحتباس الحراري[٣]، ونتيجتها حدوث ازمة بيئية للانسان يد فيها لأنها تحدث نتيجة لقوى بشرية وليست طبيعية، ذلك لان العراق لم يسيطر على تلك الانبعاثات المسببة للأزمة.

---

١ د. السيد المراكبي، الحماية القانونية للبيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٩٣.

٢ احمد عباس حسن وآخرون، تحديد ومراقبة معدلات حركة الكثبان الرملية في وسط العراق باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد، The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP) ، ص، المتاح على الموقع: https://najsp.com/index.php/home/index

٣ د. السيد المراكبي، الحماية القانونية للبيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٦٤.

ثانياً: الفرص:

تظل التحديات البيئية من اهم العقبات أمام تحسين الوضع البيئي في العراق، كما ان معالجة الازمات البيئية فيه مهمةٌ شاقة، ولكن بالمقابل هناك فرص للتغلب على التحديات ولا يمكن للعراق أن يتجاهلها ومنها:

١. إمكانية تحسين البنى التحتية للبيئة: يحتاج العراق في الوقت الراهن إلى البدء في معالجة التدهور البيئي القائم والتكيف مع الأضرار المتوقعة للأزمات البيئية من خلال بناء البنى التحتية الذكية للبيئة وسياسات واضحة وسليمة لإدارة الأراضي والمياه والتأهب للكوارث البيئية. ورغم أن الوضع يبدو سيئاً للغاية وحرجًا في الوقت نفسه، إلا أن هناك ما يبعث على الأمل، وبالامكان تحسين البنى التحتية لأن الازمات البيئية على الرغم من دور الطبيعة في خلقها لكنها اكثرها من صنع البشر وتقع تحت ارادة الانسان.

٢. توفر مصادر الطاقة المتجددة: تعرف منظمة الامم المتحدة الطاقة المتجددة بأنها "طاقة تنتج من مصادر طبيعية تتجدد بمعدل يفوق ما يتم استهلاكه، مثل اشعة الشمس والرياح ، اضافة الى انها وفيرة وموجودة في كل مكان حولنا"[١]. تعد الطاقة المتجددة نظيفة وغير ناضبة مع استخدام الانسان لها كالرياح، كذلك الشمس المتوفر في العراق أكثر من أي بلد آخر خاصة بعد ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة، وكذلك الطاقة الكهرومائية من الطاقات المتجددة وهي بامكان العراق انتاجها بدلا من حرق النفط والغاز. تعتبر الطاقة المتجددة صديقة للبيئة لانها لا ينتج من استخدامها أي تلوث للبيئة. ان مصادر الطاقة المتجددة تتسم بقابلية استغلالها المستمر دون ان يؤدي الى استنفاد منابعها، وهي عكس الطاقات غير المتجددة المهددة بالنضوب كالفحم والنفط والغاز وتخفض انبعاثات حرق الغاز فعليًا عند استخدام هذه الطاقة النظيفة والصديقة للبيئة[٢]، ان هذه الطاقات المتجددة في العراق تؤهله ليصبح من البلدان الرائدة فيها لو قام باستثمارها بصورة صحيحة وعلمية.

٣. إمكانية تطبيق ادارة الجودة الشاملة للبيئة: يقصد به التحسين المستمر في الادارة البيئية وتطبيق المبادىء التي تركز على الوقاية ومنع التلوث. ان ادارة الجودة الشاملة للبيئة

---

[١] الامم المتحدة، العمل المناخي، متاح على الانترنيت: un.org/ar/climatechange/what-is-renewable- energy.

[٢] د. احمد جاسم الياسري وعلي محمود هادي، الطاقة المتجددة في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد: ٢٠، عدد: ٣، ٢٠٢٤، ص٣٥، متاح على الانترنيت: https://iasj.rdd.edu.iq

فلسفة ادارية تتطلب من الحكومة أو المنظمات المعنية الاخذ بعين الاعتبار ادائها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لخلق ثقافة تعلم تحسين مستمر١. هناك امكانيات ومناخ ملائم لتطبيق ادارة الجودة الشاملة للبيئة في العراق. وكما ان متطلبات تطبيق هذا النوع من الادارة ممكنة وبدرجة اساس بحاجة الى تشريع خاص بها والعمل الجماعي في ادارة وحماية البيئة، من اجل وقاية الصحة العامة، والتحسين المستمر، ووضعها كأنه خارطة الطريق للتغلب على الازمات البيئية وتحسين البيئة من اجل تحقيق الاستدامة البيئية٢.

٤. وجود حزمة التشريعات البيئية: يعتبر العراق من البلدان التي لها قوانين عصرية للبيئة، فضلاً عن ذلك تسعى التشريعات البيئية في العراق إلى نشر الوعي البيئي وتعزيز دور الادارة في حماية البيئة وفي تطبيق القوانين والقرارات واتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بحماية البيئة وتحسينها. لكن المشكلة تكمن في القصور في التطبيق وليست في التشريع أي ان وجود هذه الحزمة من التشريعات فرصة ثمينة من الناحية القانونية لو طبقت على أرض الواقع[٣]

الخاتمة:

إن دبلوماسية البيئة لم تعد خيارًا ثانويًا في العلاقات الدولية، بل غدت عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن الوطني والإقليمي، خاصة في ظل التغيرات المناخية وأزمات الموارد التي تضرب العديد من الدول، وعلى رأسها العراق. وقد بيّنا في هذا البحث أن أهمية دبلوماسية البيئة تنبع من قدرتها على خلق قنوات حوار سلمية للتعاون في مجالات المياه والطاقة والتصحر ومكافحة التلوث، إضافة إلى دورها في تسويق الصورة البيئية للدول واستقطاب الدعم الفني والمالي من الجهات الدولية.

---

١ د. سعد العزي وعائشة حمودي العبيد، المنظور المفاهيمي لفلسفة ادارة الجودة الشاملة للبيئة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: ١٤، العدد: ٥٠، ٢٠٠٨، ص٦٧، متاح على الانترنيت:
https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

٢ د.فضيلة سلمان داوود وهبة ناجي سلمان، دور متطلبات ادارة الجودة الشاملة للبيئة في تعزيز الاستدامة البيئية، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: ٢٢، العدد: ٨٧، ٢٠١٦، ص١٥٢.

٣ من اهم هذه التشريعات: قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩، نظام الحفاظ على الموارد المائية رقم ٢ لسنة ٢٠٠١، محددات الانبعاث الوطنية للأنشطة والأعمال رقم ٣ لسنة ٢٠١٢، تعليمات تصنيع وتداول المبيدات الحشرية لسنة ١٩٩٠وغيرها من القوانين والانظمة والتعليمات.

وقد أظهر المبحث الثاني أن نجاح دبلوماسية البيئة في العراق لا يمكن أن يتحقق دون وجود حوكمة بيئية فعالة تقوم على سيادة القانون، وتعدد الفاعلين، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة المجتمعية. إلا أن الواقع البيئي العراقي يعاني من ضعف في هذه الجوانب نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي البيئي، وتضارب الصلاحيات بين المؤسسات، وقصور في تطبيق التشريعات، وغياب قاعدة بيانات بيئية حديثة وموحدة.

أما في المبحث الثالث، فقد تناولنا الفرص التي يمكن أن تستفيد منها دبلوماسية العراق البيئية، ومنها انضمامه لاتفاقيات دولية مهمة، ووجود دعم دولي متزايد لدول الشرق الأوسط لمواجهة آثار التغير المناخي، إضافة إلى إمكانية بناء تحالفات إقليمية مع دول الجوار المتضررة من نفس التحديات. وفي المقابل، برزت جملة من التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية، مثل ضعف القدرات التفاوضية، وتدني التمويل البيئي، وتراجع الاهتمام السياسي بالبيئة كأولوية.

قائمة المصادر:

اولاً: الكتب

١. د. السيد المراكبي، الحماية القانونية للبيئة من التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٢. صالح عبد الرحمن الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠.
٣. صبري فارس الهيتي ، التصحر ، دار البازوري العالية للنشر الاردن ، ط١، ٢٠١١ .
٤. عماد محمد ذياب، البيئة حمايتها، تلوثها، مخاطرها، دار الصفاء، الاردن، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥.
٥. لورانس. سسكند، ترجمة أحمد أمين الجمل، دبلوماسية البيئة: التفاوض لتحقيق اتفاقيات عاملية أكثر فعالية، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة ألاولى، ١٩٩٧.

ثانياً:الدوريات:

١. حارث حازم ايوب وفا رس عباس بياتي، التلوث البيئي معوقا للتنمية ومصدر للسكان، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (٢)، العدد: ٣، ٢٠١٠.
٢. حسين علي الكعبي، "البيئة والحوكمة المستدامة في العراق"، *مجلة كلية القانون – جامعة كربلاء*، العدد ٢٥، ٢٠٢٠.

٣. حسين عيوي عيون وياسين غانم ردام، الاساس القانوني للمياه العراقية، مجلة كلية العلوم السياسية-جامعة الكوفة، العدد: ٥٩، ٢٠٢٠.
٤. **سحر حسين عبد الله**،التحديات البيئية في العراق ودور المنظمات البيئية"، *مجلة آداب الفراهيدي*، جامعة الكوفة، العدد ٣٢، ٢٠٢١.
٥. عبدالعزيز سلطان المعمري، دور الدبلوماسية البرلمانية في قضايا المناخ: الإمارات نموذجًا، سلسلة اتجاهات استراتيجية، العدد٢٧، أبوظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٣.
٦. عدنان عزيز الموسوي، "البيئة في العراق: الواقع والمشكلات"، *مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي*، جامعة البصرة، العدد ١٢، ٢٠٢٠.
٧. مصعب بالي،توفيق غفصي، دور الطاقة المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة-مشروع ديزرتيك الاورو متوسطي نموذجاً، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، العدد(١)،٢٠١٩.
٨. هادي فيصل سعدون، التلوث البيئي في العراق واثره على الصحة والامن الصحي، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد (٢٤) العدد: ١٠٢، ٢٠١٨.
٩. د.فضيلة سلمان داوود وهبة ناجي سلمان، دور متطلبات ادارة الجودة الشاملة للبيئة في تعزيز الاستدامة البيئية، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: ٢٢، العدد: ٨٧، ٢٠١٦.
١٠. د.ثائر محمود رشيد العاني- علا علاء حسين، استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الامن المائي في العراق، بحث منشور في محلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (٣٤) العدد: (١٠٣) كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، ٢٠١٨.
١١. احمد جاسم الياسري وعلي محمود هادي، الطاقة المتجددة في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد: ٢٠، عدد: ٣، ٢٠٢٤.
١٢. د. هاتف لفته فتين، بدور عبداللطيف ثامر، مشكلة الملوحة في منطقة الفرات الاوسط، بحث منشور في مجلة كلية التربية – جامعة واسط،٢٠٢٩.
١٣. د. زهراء عباس هادي، التغيرات المناخية واثرها على الامن القومي العراقي، بحث منشور في كلية التربية الاساسية، عدد خاص، ايار-٢٠٢٤.
١٤. عباس جبار محمد النور- ايمان عبدالحليم المخزومي، ازمة المياه في العراق- اسبابها وتأثيراتها، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد: ٢٤، ٢٠٢٢.

١٥. د. سعد العنزي وعائشة حمودي العبيد، المنظور المفاهيمي لفلسفة ادارة الجودة الشاملة للبيئة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: ١٤، العدد: ٥٠، ٢٠٠٨.

المو اقع الالكترونية

1. 2020, Available at https://www.diplomacy.edu/topics/environmental-diplomacy
2. Forbes, "COP28 : Les cinq enjeux majeurs d'une conférence climat cruciale alors que le réchauffement climatique s'accélère," November 23, 2033, https://2u.pw/fwwHSX3.
3. Jovan Kurbalija, Nature and digital: A historical view from Geneva, 11 December
4. Ostrom, E. (2010). Polycentric systems for coping with collective action and global environmental change. *Global Environmental Change*, 20، 4.
5. United Nations, Framework Convention on Climate Change, Paris, December 2015.on line: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement
6. احمد عباس حسن وآخرون، تحديد ومراقبة معدلات حركة الكثبان الرملية في وسط العراق باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد، The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP) : https://najsp.com/index.php/home/index

٧. علي بن سالك كفيتان، الدبلوماسية البيئية ترف ام ضروره؟،جريدة الرؤية، على الرابط التالي: https://alroya.om/post/300766/

المصادر

القرآن الكريم

اولا: العربية